IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2009/55
Date: 28 August 2009

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2009/58)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتّفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨) في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2009/35). ويتناول هذا التقرير التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

٢- في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ كانت إيران تلقم سادس فلوريد اليورانيوم في الوحدة ألف-٢٤، وفي عشر سلاسل تعاقبية في الوحدة ألف-٢٦، في محطة إثراء الوقود في ناتانز.[١] وفي ذلك اليوم كانت السلاسل التعاقبية الثماني الأخرى في الوحدة ألف-٢٦ في ظروف خوائية. وقد واصلت إيران تركيب السلاسل التعاقبية في الوحدة

١ يُعتزم إنشاء قاعتي سلاسل تعاقبية في محطة إثراء الوقود: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، يعتزم إنشاء ثماني وحدات (الوحدات ألف-٢١ إلى ألف-٢٨) في قاعة الإنتاج ألف (انظر الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ٢).

ألف-٢٨؛ وتم تركيب أربع عشرة سلسلة تعاقبية ويستمر تركيب سلسلة تعاقبية واحدة أخرى.[٢] وجميع الآلات التي رُكّبت حتى الآن هي طاردات مركزية من طراز IR-1. وتستمر أيضاً أعمال التركيب في الوحدتين ألف-٢٥ وألف-٢٧.

٣- وقدّرت إيران أنه، بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تم تلقيم ٧٩٤٢ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية وإنتاج ما مجموعه ٦٦٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء.[٣] وما زالت المواد النووية الموجودة في محطة إثراء الوقود (بما فيها مواد التلقيم، والمنتَج، والمخلّفات)، وكذلك جميع ما تم تركيبه من السلاسل التعاقبية ومحطات التلقيم وسحب النواتج، قيد الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٤]

٤- ومثلما أفيد به سابقاً، أبلغت الوكالة إيران بأنه، بالنظر إلى تزايد عدد السلاسل التعاقبية التي يجري تركيبها في محطة إثراء الوقود وتزايد معدل إنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء في المرفق، يلزم إدخال تحسينات على تدابير الاحتواء والمراقبة في المحطة لكي تواصل الوكالة تحقيق أهدافها الرقابية في المرفق تحقيقاً كاملاً (الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ٣). وخلال سلسلة من الاجتماعات، اتفقت إيران والوكالة على التحسينات، التي تم تنفيذها في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويعتزم إجراء التحقق التالي من الرصيد المادي في محطة إثراء الوقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وفي ذلك الوقت ستتمكن الوكالة من التحقق من مخزونات جميع المواد النووية الموجودة في المرفق وتقييم رصيد المواد النووية بعد تنظيف المصائد الباردة.

٥- واتفقت إيران والوكالة أيضاً على التحسينات المتعلقة بتقديم سجلات الحصر والتشغيل، وعلى متطلبات المعاينة في التوقيت المناسب لأغراض عمليات التفتيش المفاجئ (الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ٥).

٦- وفي الفترة بين ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ و١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تم تلقيم ما بلغ مجموعه التقريبي ٣٧ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٠ آلات من طراز IR-4، وفي سلسلة تعاقبية مؤلفة من ١٠ آلات من طراز IR-2 المعدَّل، وأجهزة طرد مركزي مفردة من طراز IR-1، وIR-2 المعدّل، وIR-4، في محطة إثراء الوقود التجريبية. وما زالت المواد النووية الموجودة في محطة إثراء الوقود التجريبية، وكذلك منطقة السلاسل التعاقبية ومحطات التلقيم وسحب النواتج، خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٤]

---

٢ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ كان يجري تلقيم ٤٥٩٢ طاردة مركزية بسادس فلوريد اليورانيوم، وكان قد تم تركيب ٣٧١٦ طاردة مركزية إضافية.

٣ تحققت الوكالة من أنه منذ بداية العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وحتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تم تلقيم ٩٩٥٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية وإنتاج ٨٣٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء (الوثيقة GOV/2009/8، الفقرة ٣). وتأكدت الوكالة، عن طريق قراءات المشغّل التي تمت معايرتها على نحو مستقل لخلايا الحمل، من أنه تم بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ تلقيم ٧٩٧٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم في السلاسل التعاقبية، وتم تفريغ ما مجموعه ٥٩١ كغم من منتَج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء و٦٨٤٧ كغم من مخلفات سادس فلوريد اليورانيوم ومواده الفائضة في أسطوانات سادس فلوريد اليورانيوم. والفارق البالغ ٥٣٨ كغم بين أرقام المدخلات وأرقام المخرجات يتألف من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي والمستنفد والضعيف الإثراء الناشئ أساساً من الكميات المحتجزة في مختلف المصائد الباردة، ولا يتناقض مع المعلومات التصميمية التي قدمتها إيران.

٤ وفقاً للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

٧- وتشير نتائج العيّنات البيئية المأخوذة من محطة إثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود التجريبية إلى أن المحطتين كلتيهما ظلتا تعملان وفقاً لما تم الإعلان عنه (أي أن نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥ أقل من ٥,٠%).[٥] ومنذ التقرير الأخير، أجرت الوكالة بنجاح ثلاث عمليات تفتيش مفاجئة. وقد أجري منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٩ عملية تفتيش مفاجئة في محطة إثراء الوقود.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

٨- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي، وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعّة (اختصاراً: مرفق إنتاج النظائر المشعّة). ولم تظهر أية مؤشّرات تدلّ على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في هذين المرفقين. ورغم أن إيران أعلنت أنه لم تكن هناك أنشطة بحث وتطوير تتعلق بإعادة المعالجة في إيران فإنه ليس بوسع الوكالة أن تؤكد صحة ذلك إلا فيما يتعلق بهذين المرفقين فقط، نظراً لعدم توافر التدابير المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي.

جيم- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

٩- في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من إيران تحديث استبيان المعلومات التصميمية الخاص بمصنع إنتاج الوقود وبمفاعل البحوث النووية الإيراني (IR-40) لكي يبين السمات التصميمية لمجمّعة الوقود التي تحققت منها الوكالة أثناء عملية التفتيش التي قامت بها في أيار/مايو ٢٠٠٩ في مصنع إنتاج الوقود (الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ٩). وقدمت إيران، طيّ رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تحديثاً لاستبيان المعلومات التصميمية الخاص بمصنع إنتاج الوقود، تقوم الوكالة باستعراضه الآن.

١٠- وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أجرت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي وتحققاً من المعلومات التصميمية في مصنع إنتاج الوقود، ولوحظ في ذلك الوقت أن معدات مراقبة الجودة النهائية تم تركيبها، وأن مجمّعة الوقود المشار إليها أعلاه تخضع لاختبار مراقبة الجودة. وما زال تقييم نتائج التحقق من الرصيد المادي قيد الانتظار.

١١- وفي ١٧ آب/أغسطس أتاحت إيران للوكالة، عقب طلبات متكررة من الوكالة، معاينة المفاعل IR-40 في آراك، وفي ذلك الوقت تمكنت الوكالة من القيام بعملية تحقق من المعلومات التصميمية. وتحققت الوكالة من أن تشييد المرفق كان جارياً. وعلى وجه الخصوص، لاحظت الوكالة عدم وجود أي وعاء للمفاعل بعد. وقال المشغّل إن وعاء المفاعل لا يزال يجري تصنيعه، وأنه سيركّب في عام ٢٠١١. وقالت إيران أيضا إنه لا يمكن شراء أي نوافذ أو أجهزة مناولة للخلايا الساخنة من مصادر خارجية، وأنها تنظر في إنتاجها محلياً. وقدّرت إيران أن أعمال التشييد المدنية مكتملة بنسبة نحو ٩٥%، وأن المحطة نفسها مكتملة بنسبة نحو ٦٣%. والمحطة في المرحلة الراهنة من تشييدها متوافقة مع المعلومات التصميمية المقدمة من إيران حتى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. إلا أنه ما زال يلزم أن تقدم إيران معلومات تصميمية محدَّثة وأكثر تفصيلاً، ولاسيما عن خصائص

---

٥ تتوافر نتائج العينات المأخوذة حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فيما يخص محطة إثراء الوقود، وحتى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فيما يخص المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وقد أظهرت هذه النتائج وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ إلى ٤,٤%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ منخفضة إلى ٠,٣٨%).

الوقود النووي، ومعدات مناولة ونقل الوقود، ونظام حصر المواد النووية ومراقبتها. وواصلت الوكالة استخدام الصور الساتلية لرصد حالة محطة إنتاج الماء الثقيل، التي يبدو أنها لم تكن في حالة تشغيل منذ التقرير الأخير.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

دال-١- تحويل اليورانيوم

١٢- أتمّت الوكالة تقييمها لنتائج التحقق من الرصيد المادي الذي أجري في مرفق تحويل اليورانيوم في آذار/مارس ٢٠٠٩ (الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ١١)، وخلصت إلى أن مخزون المواد النووية الموجود في مرفق تحويل اليورانيوم والذي أعلنته إيران يتسق مع تلك النتائج، في إطار معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمحطات تحويل ذات قدرة معالجة مماثلة. وبين ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أنتج في مرفق تحويل اليورانيوم نحو ١١ طناً من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم. وبذلك يصل إجمالي كمية اليورانيوم التي أنتِجت في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى نحو ٣٦٦ طناً، بعضها نُقِل إلى محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود، وما زالت كلها خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة. وبين آذار/مارس ٢٠٠٩ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ وردت إلى مرفق تحويل اليورانيوم من مصنع بندر عباس لإنتاج اليورانيوم ١٥٩ عينة من ثاني يورانات الأمونيوم، تحتوي على نحو ٢ كغم من اليورانيوم.

١٣- وفي ٢١ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ أجرت الوكالة تحققاً من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم. وتمكنت الوكالة من التأكد من أن المرفق متوافق مع المعلومات التصميمية التي قدمتها إيران.

دال-٢- المعلومات التصميمية

١٤- لم تعاود إيران بعد تنفيذ البند ٣-١ المنقّح من الجزء العام من الترتيبات الفرعية، الذي يتناول التبكير بتقديم المعلومات التصميمية (الوثيقة GOV/2008/59، الفقرة ٤٩. والوثيقة GOV/2007/22، الفقرات ١٢-١٤). وإيران هي الدولة الوحيدة التي لديها أنشطة نووية هامة ولديها اتفاق ضمانات شاملة نافذ ولكن لا تنفذ أحكام البند ٣-١ المنقّح. ويؤدي غياب تلك المعلومات إلى تأخّر إبلاغ الوكالة بتشييد المرافق الجديدة وبالتغييرات في تصميم المرافق القائمة.

١٥- ولم تتلق الوكالة بعد المعلومات التصميمية الأولية التي طلبتها عن محطة القوى النووية التي يُعتزم بناؤها في دارخوفين (الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ١١).

دال-٣- مسائل أخرى

١٦- بالنظر إلى توقّع تحميل الوقود في محطة بوشهر للقوى النووية (الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ١٥)، الذي ينتظر الآن أن يتم في تشرين الأول/أكتوبر-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ركّبت الوكالة نظام احتواء ومراقبة في المرفق في الفترة ٢٢-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

١٧- وفي رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أبلغت إيران الوكالة بأنها نقلت جميع المواد النووية من مختبر كيمياء اليورانيوم في إصفهان وأنها لا تخطط لأي أنشطة نووية أخرى في هذا الموقع، وطلبت من الوكالة أن تعتبر هذا المرفق مرفقا أخرج من الخدمة. وستقوم الوكالة بعملية تفتيش للتأكد من حالة إخراج هذا المرفق من الخدمة.

هاء- الأبعاد العسكرية المحتملة

١٨- كما هو مشار إليه في تقارير المدير العام السابقة إلى المجلس (وأحدثها في الوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ١٧)، ما زال هناك عدد من القضايا العالقة التي تثير شواغل وتقتضي الإيضاح من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي. وكما هو مشار إليه في تلك التقارير، من الضروري أن تعاود إيران العمل مع الوكالة من أجل توضيح وحسم الأسئلة المتعلقة بالدراسات المزعومة، وظروف حيازة وثيقة معدن اليورانيوم، وقيام معاهد وشركات متصلة بالمجال العسكري بأنشطة شراء وبحث وتطوير يمكن أن تكون ذات صلة بالمجال النووي، وكذلك إنتاج معدَّات ومُكوِّنات ذات صلة بالمجال النووي من جانب شركات منتمية إلى الصناعات الدفاعية.

١٩- وينبغي أن يلاحظ أنه، على الرغم من أن الوكالة ليس لديها سوى وسائل محدودة للتحقق المستقل من صحة الوثائق التي تشكل أساس الدراسات المزعومة، فإن المعلومات يجري تقييمها تقييماً نقدياً، وفقاً للممارسات المتبعة في الوكالة، بمقارنتها، في جملة أمور، بالمعلومات الأخرى المتاحة للوكالة من مصادر أخرى ومن استنتاجاتها الخاصة. وقد ورد في تقرير المدير العام بتاريخ أيار/مايو ٢٠٠٨ (الوثيقة GOV/2008/15، المرفق ألف) بيان لجميع الوثائق المتاحة للوكالة عن الدراسات المزعومة التي أذن للوكالة بإطلاع إيران عليها والتي فحصتها الوكالة فحصاً كافياً. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ كذلك أن القيود التي تضعها بعض الدول الأعضاء على إتاحة المعلومات لإيران تزيد من صعوبة إجراء الوكالة مناقشات تفصيلية مع إيران بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من ذلك فإنه، كما شدد المدير العام على ذلك تكراراً، يبدو أن المعلومات الواردة في تلك الوثائق مستمدة من مصادر متعددة وعلى مدى فترات زمنية مختلفة، ويبدو أنها متوافقة عموماً، وأنها شاملة ومفصّلة بما يكفي لوجوب أن تتعامل معها إيران بهدف تبديد الشكوك التي من الطبيعي أن تنشأ، في ضوء جميع القضايا المعلقة، بشأن الطبيعة السلمية حصراً لبرنامج إيران النووي.[٦]

٢٠- وبصدد القضايا العالقة، قدمت إيران إلى الوكالة ما يلي: (أ) تقييمها العام للوثائق المتصلة بالدراسات المزعومة (الوثيقة GOV/2008/15، المرفق ألف)، و(ب) ردوداً جزئية ووثيقة واحدة، رداً على أسئلة محددة قدمتها الوكالة (الوثيقة GOV/2008/15، المرفق باء). وأشارت إيران كذلك إلى أن لديها معلومات يمكن أن تلقي المزيد من الضوء على طبيعة الدراسات المزعومة، ولكنها لم تقدمها بعد إلى الوكالة (الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ٢٣). وفي غضون ذلك، درست الوكالة المعلومات التي قدمتها إيران حتى الآن، ولكن إيران لم تُتِح لها الفرصة بعد لمناقشة استنتاجاتها بالتفصيل، بسبب إصرار إيران على أنها قدمت بالفعل ردودها النهائية. بيد أن الوكالة ترى أنه لا تزال هناك مسائل تلزم مناقشتها بالاستناد إلى الوثائق والمعلومات التي قدمتها إيران نفسها أو

---

٦ الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ١٦؛ والوثيقة GOV/2009/35، الفقرة ٢٣.

التي تتعلق بمعلومات تحققت من دقتها الوكالة بصورة مستقلة. وترد أدناه أمثلة للمعلومات الواردة في الوثائق والتي لم تطعن إيران في دقتها من الناحية الوقائعية.[٧]

٢١- وعلى الرغم من أن إيران طعنت في الادعاء الذي مفاده أنها انخرطت في دراسات ذات صلة بالمجال النووي تتعلق باختبار متفجرات قوية فإن إيران أخبرت الوكالة بأنها أجرت تجارب في مجال الاستخدام المدني لمفجِّرات متعددة تعمل بالتزامن (الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ٢٠)، وطلبت منها الوكالة أن تزودها بمعلومات من شأنها أن تبرهن على أن هذا العمل كان لأغراض مدنية ولأغراض عسكرية غير نووية (الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ١٧(ج)). ولم تطلع إيران الوكالة بعد على تلك المعلومات. وتود الوكالة أيضاً أن تناقش مع إيران الدور الذي يحتمل أن يكون قد قام به مواطن دولة أجنبية خبير بالمتفجرات (الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ١٧(د))، تأكدت الوكالة من زيارته لإيران، في أعمال تطوير المتفجرات.

٢٢- وفيما يتعلق بالرسالة المحتوية على حواشٍ بخط اليد والتي كانت جزءاً من الوثائق المتعلقة بمشروع الملح الأخضر المزعوم (الوثيقة GOV/2008/15، المرفق ألف-١، الوثيقة ٢)، أكدت إيران وجود الرسالة المعنية وأطلعت الوكالة على النسخة الأصلية وزودت الوكالة بصورة منها. ويبرهن وجود هذه النسخة الأصلية على وجود صلة مباشرة بين الوثائق ذات الصلة وإيران. وكما طُلب بالفعل من إيران، تحتاج الوكالة إلى الاطلاع على المزيد من المراسلات ذات الصلة وإلى مقابلة الأفراد الذين وردت أسماؤهم في الرسالة.

٢٣- وفيما يتصل بالدراسات المزعومة حول مركبة صاروخية عائدة، ما زالت الوكالة راغبة في زيارة الورش المدنية التي أوضحت إيران للوكالة أنها موجودة والمشار إليها في الوثائق بأنها كانت ضالعة في إنتاج النماذج الأولية لحجرة شحنة جديدة لصاروخ (الوثيقة GOV/2008/38، الفقرة ١٧(هـ)). وإضافة إلى ذلك ففي حين أكدت إيران أن الوثائق المتعلقة بالمركبة الصاروخية العائدة المزعومة مزيفة وملفقة، أبلغت إيران الوكالة بأن من المعروف جيداً أن إيران تقوم بأعمال بشأن الصاروخ شهاب-٣. وفي ضوء ذلك، أكدت الوكالة من جديد على الحاجة إلى عقد مناقشات مع إيران حول دراسات الهندسة والنمذجة المرتبطة بإعادة تصميم حجرة الشحنة المشار إليها في وثائق الدراسة المزعومة، بغية استبعاد احتمال أنها كانت خاصة بشحنة نووية.

٢٤- وفي ضوء ما تقدم، أبلغت الوكالة إيران تكراراً بأنها لا تعتبر أن إيران عالجت جوهر القضايا بما يكفي، حيث ركزت بدلاً من ذلك على أسلوب وشكل عرض الوثائق الخطية ذات الصلة بالدراسات المزعومة وقدمت أجوبة محدودة أو مجرد إنكار رداً على أسئلة أخرى. ولذلك طلبت الوكالة من إيران أن تقدم ردوداً ذات طابع فني أكبر وأن تتيح للوكالة فرصة إجراء مناقشات تفصيلية بهدف التحرك إلى الأمام بشأن هذه القضايا، بما في ذلك السماح للوكالة بالوصول إلى ما هو محدد في الوثائق من أشخاص ومعلومات وأماكن لكي يتسنى للوكالة أن تتأكد مما أكدته إيران من أن هذه الوثائق مزورة وملفقة. وأعربت الوكالة مجدداً عن استعدادها لمناقشة السبل التي يمكن أن يتسنى بها لإيران أن تبرهن بمصداقية على أن الأنشطة المشار إليها في المستندات غير مرتبطة بالمجال النووي، حسبما تؤكّد إيران، مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بأنشطتها العسكرية التقليدية.

---

٧ الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ١٨.

٢٥- ومن الضروري لكي تكون الوكالة في وضع يسمح لها بأن تحرز تقدماً في تحققها من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران أن تتخذ إيران الخطوات اللازمة لتمكين الوكالة من توضيح وحسم القضايا العالقة وأن تنفذ بروتوكولها الإضافي.

واو- موجز

٢٦- تواصل الوكالة التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنة في إيران. وقد تعاونت إيران مع الوكالة في تحسين التدابير الرقابية في محطة إثراء الوقود وفي السماح للوكالة بمعاينة المفاعل IR-40 لأغراض التحقق من المعلومات التصميمية. إلا أن إيران لم تنفذ النص المعدَّل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية، الذي يتناول التبكير بتقديم المعلومات التصميمية.

٢٧- ولم تعلّق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء أو أعمالها بشأن المشاريع المتصلة بالماء الثقيل، كما يشترط مجلس الأمن.

٢٨- وخلافاً لطلبات مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تنفذ إيران البروتوكول الإضافي ولم تتعاون مع الوكالة فيما يتعلق بالقضايا المتبقية التي تثير شواغل والتي يلزم إيضاحها من أجل استبعاد احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي. وللأسف لم تتمكن الوكالة لمدة تزيد على سنة من إشراك إيران في أي مناقشات فنية حول هذه القضايا العالقة. وتعتقد الوكالة أنها أتاحت لإيران من الاطلاع على الوثائق التي في حوزتها ما يكفي لتمكين إيران من الرد الفني على الأسئلة التي قدمتها الوكالة. إلا أن المدير العام يحث الدول الأعضاء التي زودت الوكالة بوثائق على أن تضع مع الوكالة طرائق جديدة لكي تستطيع إطلاع إيران على المزيد من الوثائق، حسب الاقتضاء، لأن عجز الوكالة عن القيام بذلك يجعل من الصعب على الوكالة أن تحرز مزيداً من التقدم في عملية التحقق التي تقوم بها.

٢٩- ومما له أهمية حاسمة أن تنفذ إيران البروتوكول الإضافي وأن توضح القضايا العالقة لكي تكون الوكالة في وضع يسمح لها بتقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

٣٠- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.